الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

18 **جماد أول** 1438 –15 **فبراير** 2017

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5

200 شكوى تلقتها حقوق الإنسان لمتضررين من جهات عملهم

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 18 جماد أول 1438هـ - 15 فبراير 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=294037&CategoryID=2

جدة: نجلاء الحربي 14-02-2017 10:33 **PM**

كشف رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني لـ"الوطن" أن فروع الجمعية تلقت 200 شكوى من موظفين سعوديين تعرضوا لتعد من قبل بعض الجهات الإدارية داخل منشآت القطاع الخاص، حيث تم فصلهم من قبل الشركات والمؤسسات التي يعملون بها بناء على المادة 77 من نظام العمل، وجاء الاستغناء عن تلك الكفاءات لعدم مقدرة تلك القطاعات على دفع أجورهم، وطالب القحطاني بوضع ضوابط وقواعد تحكم الفصل وتراعي حقوق الطرفين مع إيجاد حلول معقولة وبدائل مناسبة.

سلطة القرار

اقترح الدكتور مفلح إيجاد آلية لفصل الموظفين بحيث لا يكون القرار بيد المنشأة، بل تكون هناك جهة محايدة كوزارة العمل وفي حالة قدمت المنشأة رغبتها للوزارة في الاستغناء عن الموظفين لعدم القدرة على دفع أجورهم يدرس الطلب لدى الوزارة، وإذا وجدت أن السبب مبرر لتلك المنشأة تبدأ الوزارة بالعمل على إيجاد حلول ضامنة للموظفين بما يحفظ لهم دخلهم المالي والعمل على إيجاد وظائف بالتعاون بين هيئة توليد الوظائف ومكافحة البطالة ووزارة العمل.

ردود الشركات

طالب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في حال كانت المنشأة غير قادرة على الاستمرار دون أن تخفض عدد العمالة التي تعمل بها، أن يتم إيجاد برامج حكومية تدعم هذه الشركات والعمال، كبرنامج "ساند" وغيره من البرامج، أو طرح خيارات أخرى أمام الموظفين والعاملين فيها، لأن هناك بعض أصحاب الشركات حينما يتم التواصل معهم بسبب الشكاوى التي تلقتها الجمعية من الموظفين والعمال المفصولين نجد أنهم يحرصون على وجود الموظفين لكن ليس لديهم القدرة المالية على دفع أجورهم فأصبحوا بين خيارين، إما الخروج من سوق العمل أو تقليص عدد الموظفين.

حلول مؤقتة

فيما يخص الشكاوى التي تلقتها الجمعية، أفاد القحطاني بأنه تم التعامل مع بعض تلك الشكاوى والتواصل مع الشركات وطرح حلول مؤقتة، منها تخفيض رواتب الموظفين وبقاؤهم على رأس العمل، وبعض الموظفين تم السماح لهم بأخذ إجازة استثنائية بدون راتب حتى يتحسن الجانب الاقتصادي والمالي لبعض تلك الشركات ومن ثم يعودون لوظائفهم.

وحصلت "الوطن" على تقرير إحصائي يوضح عدد الشكاوى التي تلقتها فروع الجمعية فيما يخص تعدي بعض الجهات الإدارية على الموظفين خلال العامين الماضيين، حيث سجلت مدينة الرياض 122 شكوى، تلتها جازان 19، ثم المدينة المنورة 15، ومكة المكرمة 13، وعسير 10، ثم جدة 12، والدمام 8، وأخيرا الجوف بشكوى واحدة فقط.

AL-JAZIRAH
الجزيرة

أهلية المرأة ومسؤولية جمعية حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 18 جماد أول 1438هـ - 15 فبراير 2017م
http://www.al-jazirah.com/2017/20170215/ar6.htm

عروبة المنيف

حدثتني إحدى الصديقات عن ولعها بالسفر والاطلاع على الحضارات والثقافات المختلفة، فالسفر هوايتها المفضلة قبل الزواج وبعده، وهي ممتنة جداً لزوجها الذي منحها هذا الامتياز العظيم بسماحه لها بالسفر أينما أرادت هي وأولادهما، فهو غير محب ومكترث للسفر وعلى الأخص مع العائلة والأطفال، ويفضل أن يسافر مع أصدقائه، ولكنه لا يغلق عليها الأبواب بل يدعها تسافر مع أطفالهما لتمارس هوايتها المفضلة، لذلك هي تنشد رضاه عليها حتى لا يسحب منها هذا الامتياز يوماً ما، فلقد أخبرتني أنها هي من تنفق على المنزل والأطفال، وهي من تهتم بشؤونهم بشكل كامل فلا تطالبه «بريال واحد» إلا ما تجود به نفسه لأنها تخشى أن تضغط عليه في مثل هذه الأمور فينقلب عليها ويسحب منها تصريح السفر، فقد فعلها في السابق !

لقد أصبح تصريح السفر بالنسبة لبعض النساء غالي الثمن، حيث مارسه بعض الرجال كأداة ابتزاز على النساء أمثال تلك الصديقة التي تنازلت عن حقها كأم وزوجة في الإنفاق عليها من قبل الزوج أو حتى مشاركته لها في المهام والمسؤوليات والواجبات، ولكن من أجل هذا الامتياز الذي يملكه الرجل في الأسرة بموجب حقه القانوني في منع المرأة من السفر فقد تم استغلال هذا الحق من بعضهم، وأسهم ذلك في تفاقم معاناة النساء حتى أصبحن هن الطرف الخاسر في الأسرة .

كثرت المطالبات في الآونة الأخيرة من أجل إسقاط نظام الولاية على المرأة، وأصبح هناك لغط في فهم الولاية سواء على المستوى المؤسساتي أو الفردي، فاستخدم مصطلح الولاية كأداة تسلط على أفراد الأسرة لحرمانهم من حقوقهم المشروعة أصلاً، هذا اللغط الحاصل بين شرعية الولاية وهي» مسؤولية الولي تجاه أسرته» وبين مسؤولية المؤسسات في «وضع القوانين الكفيلة بحماية أفراد الأسرة من تسلط الولي» ومنهم المرأة والطفل، جعلت المطالبات الحثيثة بإسقاط الولاية أمراً صعب المنال، فالمطالبات ستطول دون أن يكون هناك حراك مجدٍ. إن تركيز المطالبات في الوقت الحالي يجب أن ينصبَّ على وضع قوانين كفيلة بالاعتراف »بأهلية المرأة»، ومنها - على سبيل المثال - إلغاء قانون «منع المرأة من السفر إلا بإذن الولي»، فلم يكن هذا القانون موجوداً أصلاً قبل ما يزيد عن ثلاثة عقود، ولتتولى جهة رسمية المطالبة به «كجمعية حقوق الإنسان»، بحيث تعمل على نشر استطلاعات للرأي العام، وعلى إجراء دراسات توضح حجم الضرر الواقع على النساء وعلى الأسرة وعلى المجتمع بشكل عام، وعلى استخلاص مؤشرات ترشدنا إلى موقعنا من تلك الإشكالية، ومن هذا اللغط الحاصل، وليتم ذلك بشكل «رسمي وعلمي» وعلى أعلى المستويات حتى لا «نسمع طحناً ولا نرى عجناً .»

كلنا نسعى لخلق بيئة مجتمعية صحية قائمة على المشاركة والتفاهم والعدالة المجتمعية لتلقين أطفالنا دروساً وقيماً عالية من أجل مجتمع حضاري آمن سياسياً واقتصادياً واجتماعياً .

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

خبيران: تسجيل عقود الإيجار يخفض الأسعار 50 في المئة خلال عامين

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 18 جماد أول 1438هـ - 15 فبراير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20168974

جدة - منى المنجومي

توقّع خبيران أن تسهم القرارات الجديدة الخاصة بتسجيل عقود الإيجار في تصحيح سوق إيجارات العقار، التي تعاني حالياً من تضخم كبير، وقدَّرا في حديثهما لـ«الحياة» نسب معدلات الانخفاض المتوقع لأسعار الإيجارات بـ٥٠ في المئة بعد عامين من بدء تنفيذ القرار والعمل به.

ورجَّحا أن تبدأ أسعار الإيجارات في الانخفاض تدريجياً كما حدث في أسعار العقار، ما يساعد في إعادة هيكلة السوق وتصحيح الأسعار وقيم الإيجار المنتفخة في الوقت الراهن.

ووصف رئيس لجنة التثمين العقاري في الغرفة التجارية الصناعية في جدة عبدالله الأحمري قرار تسجيل عقود الإيجار إلكترونياً بأنه قرار صائب وحكيم، خصوصاً أنه سيضع كل شيء في نصابه، ولاسيما في ما يخص حفظ حقوق جميع الأطراف، سواءً صاحب العقار أم المستأجر .وقال إن تسجيل عقود الإيجار يمنع ازدحام القضايا العقارية في المحاكم، منوهاً إلى أن وجود تلك العقود سيقي مالكي العقارات من المشكلات التي تواجههم حالياً من بعض المستأجرين، من جهة التأخير في دفع الإيجار أو عدم تحصيله، مشيراً إلى أن العقد الإلكتروني سيصبح سنداً، ويعد ورقة إثبات للحقوق من دون اللجوء إلى المحاكم التي تأخذ وقتاً طويلاً في البت في هذه القضايا.

وأضاف: «إيجابيات القرار عدة، ولا تتوقف على حفظ الحقوق، إذ تشمل وجود قاعدة بيانات واضحة للعموم بالوحدات العقارية في كل حي ومدينة ومنطقة، وستوجد قاعدة بيانات للشواغر من الوحدات العقارية مع إيضاح أسعارها، وسيؤدي ذلك إلى إعادة تصحيح سوق الإيجارات، التي تعاني من ارتفاع في معدلات التضخم، شبيه بالذي كان في أسعار العقارات قبل موجات التصحيح الأخيرة.

وأشار الأحمري إلى أن من إيجابيات القرار الحد من عشوائية المكاتب العقارية، كما سيعمل على توحيد عقود الإيجار، ووضعها على مطبوعات تحمل أسماء المكاتب العقارية، وهذه الآلية ستُخرج جميع المكاتب التي تعمل بعشوائية من دون تراخيص مزاولة العمل، ما يسهم في القضاء على العشوائية في مكاتب العقار التي تعاني منها السوق حالياً. ورجح أن تبدأ أسعار الإيجارات في الانخفاض مع بدء تنفيذ القرار، ومن المتوقع أن تصل معدلات الانخفاض في قيمة الإيجار إلى 50 في المئة بعد عامين من بدء تطبيق القرار.

بدوره، رأى الخبير الاقتصادي فضل البوعينين أن أول انعكاس إيجابي لقرار توثيق العقود إلكترونياً هو حفظ حقوق كل الأطراف، وهو يعد تطويراً كبيراً في سوق العقار، خصوصاً أن التوثيق يسهل عملية الحصول على المعلومات وتوثيق الحقوق، إضافة إلى سهولة التعامل.

ولفت إلى أن التوثيق الإلكتروني سيدعم الجوانب الأمنية بشكل كبير، ويساعد في معالجة القضايا الأمنية، إذ إنه سيعمل على إيجاد قاعدة معلومات واضحة لكل مستأجري البيوت.

وتحدث البوعينين عن العشوائية السائدة في سوق إيجارات العقارات، التي استخدمت بشكل سلبي من مخالفي الأنظمة، الذين يستطيعون العيش والسكن من دون رقيب.

«العمل» تطلق مشروعاً لجعل الرياض «صديقة للمعوقين»

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 18 جماد أول 1438هـ - 15 فبراير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20167862

الرياض - عبده المهدي

تطلق وزارة العمل والتنمية الاجتماعية اليوم (الأربعاء) مشروعاً يهيئ البنية التحتية في العاصمة السعودية الرياض، لتكون صديقة لذوي الاحتياجات الخاصة، واختارت الوزارة محافظة الدرعية لتكون المحطة الأولى للمشروع، الذي يحمل مسمى «مهدوا لنا الطريق.. لأجلهم رياضنا أجمل.»

وعقدت الوزارة أول من أمس (الإثنين) مؤتمراً صحافياً لإعلان تدشين المشروع، بمشاركة مسؤولين فيها وعدد من ممثلي الجمعيات المختصة في خدمة ذوي الإعاقة، وعدد من الأشخاص ذوي الإعاقة.

وأكد المشرف العام على الإدارة العامة للبرامج والأنشطة بوكالة الرعاية الاجتماعية والأسرة الدكتور فارس الحربي أن الدولة «تكفل حق الأشخاص ذوي الإعاقة في خدمات الوقاية والرعاية والتأهيل، وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال التطوعية في مجال الإعاقة»، مشيراً إلى أن الوزارة حريصة على إيجاد «بيئة صديقة لذوي الإعاقة تشرف على المشروع، والعمل مع القطاعين الخاص وغير الربحي.»

وأوضح الحربي أن الهدف العام للمشروع الذي يتضمن إقامة معرض مصاحب لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة لمدة أربعة أيام يتمثل في «تمهيد البيئة والمرافق العامة والخاصة وبقية مؤسسات المجتمع المدني، وتوفير الخدمات اللازمة لهذه الفئة بأنواعها وأشكالها، من خلال توفير المسارات المناسبة والخدمات الخاصة بالإعاقة الحركية والبصرية والسمعية وبقية الإعاقات، ليندمجوا في مجتمعاتهم وخدمة أنفسهم بأنفسهم، ونشر الوعي بثقافة حقوق وحاجات ذوي الإعاقة، وتعريف المجتمع بالصعوبات التي تواجههم، والدعوة لتذليلها.»

وشدد على أهمية مشاركة القطاع الخاص في خدمة ذوي الإعاقة، وتوفير بيئة العمل فيه بما يناسب حاجاتهم، وقال: «إن وكالة الرعاية الاجتماعية تسعى إلى تحفيز المجتمع للعمل على إيجاد مبادرات لخدمة شريحة ذوي الإعاقة، وتعزيز جهود الدولة في دمجهم في المجتمع، وتحقيق التكافل بين أبنائه، وتدعو إلى إنجاح هذا المشروع، ونشره وتعميمه في كل ربوع الوطن.»

وأشار المشرف العام على البرامج والأنشطة في وكالة الرعاية الاجتماعية إلى توقيع المملكة على الاتفاق الدولي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عام 2006، موضحاً أن مشروع تدشين «مهدوا لنا الطريق» سيصاحبه معرض مصاحب متخصص تشارك فيه الشركات الراعية والجهات ذات العلاقة وغيرها من الخدمات المساندة، وسيشمل المعرض نشاطات تهم هذه الفئة.

أبا الخيل يشكر خادم الحرمين لرعايته مؤتمر نزاهة الدولي

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 18 جماد أول 1438هـ - 15 فبراير 2017م
http://www.alriyadh.com/1570996

الرياض - راشد السكران

رفع د. بندر بن أحمد أبا الخيل، نائب رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة"، خالص شكره وعظيم امتنانه لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله- لرعايته الكريمة لمؤتمر نزاهة الدولي الثاني الذي تنظمه الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" بعنوان **(** :الحوكمة، والشفافية، والمساءلة) خلال الفترة 23-24 /5/ 1438هـ، في الرياض.

وقال أبا الخيل: إن هذا المؤتمر يأتي انسجاماً مع رؤية المملكة (2030 (والتي عكست الإرادة الجادة والطموحة لبناء مستقبل مشرق لهذا الوطن لينعم بقاعدة إنتاجية متنوعة بما يعود بالخير والنماء على الفرد والمجتمع.

وأوضح أن هذا المؤتمر يأتي إعمالاً لما ورد في تنظيم "نزاهة" القاضي بتنظيم المؤتمرات حول الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد، إلى جانب حرص المملكة على مشاركة المجتمع الدولي في الجهود المبذولة لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وتبادل الخبرات وفقاً لما ورد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وأشار إلى أن المؤتمر سيستضيف قرابة (40) خبيراً ومتخصصاً في مجال وموضوعات ومحاور المؤتمر من داخل المملكة وخارجها، وهي؛ الحوكمة، والشفافية، والمساءلة، والتعاون الدولي واسترداد الموجودات، مبيناً أن برنامج المؤتمر سيتضمن ثماني جلسات إلى جانب ورشتي عمل مصاحبة للمؤتمر، كما حث المهتمين للحضور والمشاركة والتسجيل عبر موقع المؤتمر الإلكتروني **.(conf2.nazaha.gov.sa)**

الأبناء الطرف الأضعف في الصراعات الزوجية والضحية الأولى لخلل البناء الأسري

الابتزاز بالأطفال.. انتقام لا إنساني!

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 18 جماد أول 1438هـ - 15 فبراير 2017م
http://www.alriyadh.com/1571081

تحقيق - سارة الشعيبي

الزواج ليس وثيقة ورباطاً بين مرأة ورجل فقط، بل هي علاقة أسرية أطرافها طفل وطفلة وعائلة، مؤخراً انتشرت حالات الطلاق بين الأزواج، ولكن بصورة مختلفة، إذ أصبح الأطفال والأبناء أداة ابتزاز بين الزوجين، بهدف الانتقام**!**

في الآونة الأخيرة انتشرت عدد من المقاطع الالكترونية لحالات تعذيب للأطفال وتعنيفهم، ولعل الطفلة "دراين" كانت آخر ضحايا ابتزاز الأزواج، التي لا يلجأ إليها إلا الخارجون عن قواعد الضبط الديني والأخلاقي والاجتماعي والعاجزون عن التعبير بالوسائل السليمة الطبيعية، فكيف تختفي عاطفة الأبوين لأطفالهم فقط للابتزاز والإنتقام من بعضهم البعض.
وفي سبيل الحد من هذه التبعات أو التصرفات قبل تحولها لظاهرة خاصة مع الإرتفاع الملحوظ لمعدلات الطلاق مؤخراً، التقت "الرياض" بعدد من الاختصاصين وذوي الخبرة في التعامل مع المطلقين والمطلقات والأطفال.

معضلة عالمية

بداية شدد خالد الدوس - باحث اكاديمي- على أن قضية العنف ومظاهره ضد الأطفال تّعد واحدة من أهم القضايا الاجتماعية والنفسية المعقدة التي تواجه دول العالم أجمع مع اختلاف أو تباين ارتفاع معدلاتها العالمية من مجتمع إلى مجتمع حسب درجة الوعي المجتمعي والعمق الحضاري والبعد الثقافي للمجتمعات بشكل عام.
وأشار الى أن آخر الإحصائيات الصادرة أكدت أن أكثر من (30%) من الأطفال في المملكة يتعرضون للعنف والإيذاء، وقد يكون اعتداء جسدي أو عنف لفظي أو نفسي أو رمزي كالاحتقار والازدراء والإهانات، وهذا مؤشر خطير على اتساع دائرة هذه الآفة المرضية، وضرورة الاعتراف بمثالبها.
وتابع الدوس: هناك ملايين آخرون معرضون للمخاطر طبقا للإحصائيات والأبحاث العلمية الصادرة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، إذ تشير التقارير المهنية من المنظمة العالمية في هذا السياق إن الأطفال في أنحاء العالم يتعرضون لأشكال العنف "البدني والنفسي والرمزي والعاطفي والصحي" والإيذاء والابتزاز الوالدي وغيرها.
واستطرد: الأمر الذي ربما يؤثر أو يضعف قدرتهم على التعلم البنائي والاندماج الاجتماعي، وبالتالي قد ينعكس على الصحة النفسية للأطفال واعتلالها، ولاريب أن مجتمعنا السعودي ليس بمعزل عن المجتمعات الأخرى التي تعاني من قضية عنف الأطفال وانتهاك حقوقهم وابتزازهم.

غير إنساني

وأوضح الدوس أن قضية ابتزاز الأطفال قضية معقدة في نسيجنا المجتمعي، بدأت دائرتها تأخذ حيز الاتساع لما اعترى وظيفة التنشئة الاجتماعية والأخلاقية والنفسية والعقلية والدينية في النظام الأسري، من تحولات رهيبة وتغيرات سريعة يشهدها مجتمعنا الفتي في واقعه المعاصر نتيجة التحديث والمستجدات التي طرأت على سطحه الاجتماعي، وأدت إلى ظهور أنماط جديدة من السلوك الاجتماعي والممارسات غير الإنسانية في كثير من الاتجاهات الفكرية والسلوكية والقيمية المخالفة لقواعد الضبط الديني والاجتماعي والأخلاقي، مستشهداً بما حصل مؤخراً مع حالة الطفلة المعنفة (دارين)، وتم تداول مقطع فيديو في موقع التواصل الاجتماعي مثل تويتر وتخصيص هاشتاق عن تعنيف وإيذاء تعرضت له هذه الطفلة من والدها بقصد الانتقام من والدتها المطلقة وابتزازها!

دوافع وأسباب

وأوضح الدوس أن لهذه المشكلة المجتمعية أسباباً ودوافع قد تكون عوامل اجتماعية مثل الخلافات الأسرية والمنازعات الزوجية وحالات التفكك المنزلي، وصراع الأدوار الاجتماعية والنموذج الأبوي المتسلط، مما ينتج عن ذلك سوء التوافق الاجتماعي لأحد الأبوين، وقد تكون عوامل اقتصادية مثل الفقر الذي تعاني منه بعض الأسر، وبطالة رب الأسرة، أو عوامل نفسية مثل فقدان الإشباع العاطفي داخل الكيان الأسري والمعاناة من القلق والاكتئاب والاغتراب النفسي والاجتماعي، وضعف الإحساس الوجداني بالمسؤولية تجاه أفراد الأسرة وبالذات الأطفال.
ولفت الدوس أن الوسائل الإعلامية تلعب دوراً مؤثراً في تشكيل ثقافة الإيذاء والابتزاز ونشر حالات العنف وأنماطه في النسيج الاجتماعي عن طريق التقليد ومحاكاة ما تعرضه بعض وسائل الإعلام المرئية والألعاب الالكترونية من مظاهر العنف ومشاهد الضرب والتعذيب الوحشي.
وأبان أنه يبقى دور المؤسسات الدينية والثقافية والإعلامية والاجتماعية والصروح الأكاديمية والتعليمية، في رفع سقف الوعي الأسري وتنوير المجتمع بخطورة العنف ضد الأطفال وآثاره على البناء الأسري والمجتمعي مع ضرورة إشاعة ثقافة الحوار المنزلي.

نسب مرتفعة

فيما شددت خلود التميمي -المدير التنفيذي لجمعية مودة الخيرية للحد من الطلاق وأثاره - أن ارتفاع نسب الطلاق في السنوات الأخيرة أصبح مصدر قلق لنا جميعاً فالإحصاءات المعلنة من وزارة العدل تؤكد على تفاقم هذه المشكلة وآثارها مما يتطلب المزيد من العمل لمواجهتها والوقاية منها والحد من آثارها، حيث بلغت نسبة الطلاق لدينا حوالي (27%)، وهو رقم يستدعي الوقوف عنده والبحث عن حلول بشأنه .

ونوهت التميمي أنه من هذا المنطلق تأسست جمعية مودة الخيرية للحد من الطلاق وآثاره، فأطلقت العديد من المبادرات والبرامج المتوافقة مع رؤية المملكة 2030م، أهمها "مبادرة بيت مودة للزيارة الأسرية" لتنفيذ أحكام الحضانة وزيارة المحضون وهو أول مشروع حقوقي من نوعه على مستوى المملكة، يسعى إلى إيجاد بيئة نموذجية وآمنة لتنفيذ أحكام الحضانة والزيارة لأطفال الطلاق والنزاع الأسري.

وأوضحت التميمي أن المبادرة تتم وفق آلية ملائمة وسليمة يتم فيها الحفاظ على نفسية الطفل وكرامة الوالدين بعيداً عن مراكز الشرطة التي كانت تنفذ من خلالها أحكام الحضانة والزيارة مما يخلف أثاراً نفسية واجتماعية خطيرة على الطفل وإحراجاً كبيراً للأبوين خاصة الأم.

واستطردت: بيت مودة يقدم أيضا عدد من الخدمات التي تحمي الأطفال وتراعي نفسيتهم بعد انفصال الأبوين كالتهيئة والدعم النفسي لهم قبل تنفيذ الزيارة أو نقل الحضانة من خلال إقامة انشطة ترفيهية وعقد لقاءات تدريجية للطفل مع المحكوم له من الوالدين.

وسيلة ضغط

ونوهت ريم العجم -محامية- أن طريقة الابتزاز تكون أن يجبرهم على التنازل عن الأطفال مقابل الطلاق عن طريق حرمانها من أولادها أو إذا كان هناك التزامات من مؤخر صداق أو ديون على الزوج من قبل الزوجة فيكون ابتزازها أو التنازل عن الالتزامات المادية بإعطائها الطلاق، ويكون هناك ابتزاز أيضا بأن يحرم الأولاد من التعليم أو يكون هناك تعنيف لهم.

وكشفت أن القضايا بعضها تعنيف جسدي أو لفظي أو حتى حرمان من الدراسة، لكي يجبر الأم بالرجوع إلى بيتها واستمرار الحياة الزوجية معه رغم صعوبتها وسوء العشرة وعدم النفقة، أو يجعل الزوج الأولاد أيضاً وسيلة ضغط للتنازل عن جميع مستحقاتها لكي تحضنهم أو حتى زيارتهم، والآن مع القوانين الجديدة ومنها قانون التنفيذ الذي يجبر الزوج على تسليم الأولاد لأمهم إذا صدر صك بحضانتهم، أو الممتنعين عن الزيارة بالعقوبة التي تكون سجن ثلاث شهور للممتنعين عن تنفيذ أحكام الزيارة والحضانة وكذلك الحماية إذا تعرض الأبناء للعنف.

وأضافت: أن الشيء المهم الذي يجب أن تعرفه الأم المطلقة إذا قامت جبراً بالتنازل عن أطفالها مقابل الطلاق أنه يحق لها رفع قضية حضانة لأبنهائها لأن الحضانة من القضايا المتجددة لمصلحة المحضون .

تشكيل لجنة لدراسة مقترحات تعديل المادة 77

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 18 جماد أول 1438هـ - 15 فبراير 2017م

http://okaz.com.sa/article/1527563

كد المتحدث باسم مجلس الشورى محمد المهنا لـ«عكاظ» أن المجلس شكّل لجنة جديدة من الأعضاء ورؤساء اللجان لبحث ودراسة الحلول والمقترحات والمعوقات التي قدمت من المواطنين الأسبوع الماضي في ما يخص المادة ٧٧، وتقديم التعديل اللازم لها.

وأوضح المهنا أن اجتماع رئيس المجلس وثلاثة رؤساء لجان بالمواطنين ساهم في معرفة أهم المشكلات والمعوقات التي تواجههم، وطرح المواطنون والكتاب مقترحات لحل هذه المعوقات.

وقال: «على الرغم من أن تعديل المادة 77 وتقديم المقترحات الخاصة بها من اختصاص لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، إلا أن رغبة عدد من أعضاء المجلس بالمشاركة وتقديم التعديلات اللازمة على المادة هي التي أوجبت تشكيل لجنة خاصة ستتولى النظر في 8000 طلب ومقترح»، مضيفاً أن المجلس سيجتمع ببعض رجال الأعمال وأصحاب الشركات الخاصة، لبحث الموضوع من خلال استطلاع كافة آراء الأطراف بمن فيهم رجال الأعمال والموظفون والمتخصصون والمتضررون ليكون القرار صحيحاً.

وكان عدد من الكتاب والمهتمين بالشأن العمالي والمواطنين قد أجمعوا على ضرورة إيقاف العمل بالمادة 77 من نظام العمل، كونها أفقدت المئات من المواطنين وظائفهم، وطالبوا بالرفع للمقام السامي بتعليق العمل بالمادتين 77 و 78 إلى أن تتم دراستهما أو تعديلهما، وكانت لجنة حقوق الإنسان في «الشورى» تلقت 800 عريضة تتحدث عن مادة الفصل، وطالب

الكاتب غسان بادكوك بإيقاف العمل بهذه المادة إلى حين دراستها بشكل أشمل وأعمق، وأكد رئيس اللجنة التأسيسية للجان العمالية نضال رضوان أن المادة حدّت من صلاحيات لجان تسوية الخلافات العمالية، ويرى الكاتب خالد السليمان وعضو المجلس الدكتورة سامية بخاري أن من البدائل التي يمكن العمل بها للحد من الفرط في استخدام المادة هو رفع قيمة التعويض كي يعيد صاحب العمل الفكرة مرة أخرى إذا ما رغب في فصل أي موظف سعودي.

وقالت الدكتورة حنان الأحمدي «إن المواطن يعاني الأمرين عندما يبحث عن العمل في القطاع الخاص، ويواجه العديد من الصعوبات حتى يتمكن من الحصول على الوظيفة، وأرى أنه إذا كان دخول المواطن للعمل في القطاع الخاص صعبا يجب أن يكون خروجه صعبا». وأكدت نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان والجهات الرقابية الدكتورة نهاد الجشي أن المادة تسببت في اتخاذ إجراءات تعسفية في حق المواطنين ذوي الدخول البسيطة، من جهته أكد مدير العلاقات العامة والتوجيه المعنوي بمدينة الأمير سلطان الطبية العسكرية والمهتم بالشأن العمالي أحمد الفهيد ضرورة إلغاء المادة، لافتا إلى أنها تفرغ النظام من محتواه الأساسي والذي يهدف بالدرجة الأولى لحماية العلاقة التعاقدية بين طرفي العمل.

لجنة التظلمات الصحية تعالج 144 دعوى

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 18 جماد أول 1438هـ - 15 فبراير 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=294065&CategoryID=5

بريدة: الوطن

أسهمت لجنة تظلمات وشكاوى الموظفين بصحة القصيم في معالجة 144 دعوى مقدمة من منسوبي الشؤون الصحية من مختلف المستشفيات والقطاعات الصحية بالمنطقة، وذلك خلال العام الماضي 1437.

وذكر أمين اللجنة أحمد الربدي، أن اللجنة التي يرأسها مدير عام الشؤون الصحية بالمنطقة وتضم في عضويتها عددا من الإدارات ذات العلاقة بالجوانب القانونية والرقابية، تعقد اجتماعها أسبوعيا وتقابل الموظفين وتستمع إليهم، حيث تدرس اللجنة تظلمهم وشكواهم، وتبت فيها.

وأشار الربدي إلى أن اللجنة استقبلت 144 دعوى العام الماضي، وتمت دراستها بعناية تامة، حتى الانتهاء من معالجتها بما يكفل حقوق الموظف وفقا للأنظمة والتعليمات، مؤكدا أن اللجنة تتبع لها لجان ابتدائية بالمستشفيات، للرفع بدعاوى التظلمات دون حاجة الموظف لعناء مراجعة المديرية لتقديم تظلمه. كما عقدت اللجنة عدة اجتماعات بالمستشفيات للالتقاء بالموظفين ومراجعة أدوار اللجان الابتدائية ومتابعة سير أعمالها.

90ملليمترًا تسببت في وفاة طالب واحتجاز العديد من الحافلات المدرسية

"الأرصاد" فشلت في التنبؤ بأمطار أبها.. وتردَّدت "التعليم" في حماية طلابها

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 18 جماد أول 1438هـ - 15 فبراير 2017م
https://sabq.org

سبَّب المطر الذي هطل بغزارة شديدة على أبها نهار أمس في غضب أهالي عسير، الذين وجهوا أصابع الاتهام لهيئة الأرصاد، واتهموها بالفشل في اكتشاف الحالة النادرة؛ ما أدى إلى تردُّد "تعليم عسير" في تعليق الدراسة رغم غزارة الهطول، التي بلغت قرابة ٩٠ ملليمترًا .

غرق واحتجازات

المطر الذي تساقط صباحًا على أبها تسبب في غرق الطفل نواف محمد مداوي أثناء عودته من مدرسته إلى المنزل، بعدما ابتلعته مياه الأمطار هو وسائقه الوافد، وحوّلت نهار المدينة الجنوبية إلى نهار حزين.

الكارثة كادت تتضاعف لولا يقظة فِرق الدفاع المدني التي أنقذت حافلات مدرسية عدة في أبها وأحد رفيدة من مياه الأمطار والسيول، بعد احتجازها عقب خروج أولئك الطلاب من مدارسهم إلى منازلهم ظهر أمس الثلاثاء.

فشل أرصادي

وبنظرة سريعة على حساب (الإنذار المبكر) التابع لهيئة الأرصاد وحماية البيئة، الذي يتابعه قرابة ١٣١ ألف مغرد أملاً بنجاحه في تحذير الأهالي من التقلبات المناخية المرعبة، يظهر أن الحساب اكتفى بتغريدة يتيمة، تحوي (تنبيهًا) لحالة أمطار أبها في تمام الساعة التاسعة صباحًا، وهو ما يتوافق مع بدء هطول المطر. هذا التنبيه يعد أمرًا غير لافت للنظر؛ لأن الحالة إذا ثبتت خطورتها يتم ترقيتها إلى تنبيه متقدم، ثم إلى تحذير.. وهو ما لم تقم به هيئة الأرصاد وحماية البيئة صباح أمس.

غضب تويتري

ورغم الغضب التويتري العنيف ضد "تعليم عسير" لعدم تعليق الدراسة إلا أن إدارة التعليم التزمت الصمت المطبق، في حين يشير دليل تعليق الدراسة وآلية البلاغات الصادر من وزارة التعليم، الذي حدد الحالات التي يُعلَن فيها تعليق الدراسة، إلى أن أولها في حال ورود (تنبيه متقدم) من الأرصاد عن وجود رياح سطحية مثيرة للأتربة والغبار، تنعدم فيها الرؤية الأفقية لمسافة (أقل من 500 متر)، أو في حالة وجود رياح وأعاصير تبلغ سرعتها من (50 كلم حتى 69 كلم)، أو في حال وجود سحب ركامية، يتوقع منها هطول أمطار غزيرة، أو في حالة ترقية هذا (التنبيه المتقدم) إلى درجة (تحذير).. وهو ما لم تقم به هيئة الأرصاد قبل هطول الـ ٩٠ ملم على أبها.

مطالبات بالمحاسبة

أولياء الأمور طالبوا بتدخل الجهات الرقابية لمحاسبة المسؤول عن هذا الخطأ، والحرص على عدم تكراره، في ظل ما قد يؤدي إلى إزهاق أرواح بريئة لا ذنب لها، خرجت صباحًا بحثًا عن العلم النافع، وفوجئت بالأمطار الغزيرة تبتلعها دون تحذير مسبق.

زوج معلمة يشتكي ويؤكد: مديرة المدرسة وافقت والمشرفة رفضت!

"تعليم مكة" تؤكد أن إجازة رعاية المولود ليست حقًّا مكتسبًا للمعلمة

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 18 جماد أول 1438هـ - 15 فبراير 2017م
https://sabq.org

أكدت الإدارة العامة لتعليم بمنطقة مكة المكرمة أن منح إجازة رعاية المولود مقيَّدٌ بضوابط، أهمها المصلحة التعليمية، وحاجة الإدارة، وليست حقًّا مكتسبًا للمعلمة.

جاء ذلك في إيضاح تلقته "سبق" عن شكوى زوج معلمة من عدم قبول مشرفة شؤون المعلمات بالجاليات طلب زوجته إجازة لرعاية مولود، وهي بحاجة ماسة لهذه الإجازة؛ كونها ولدت في ١٥/ ٣/ ١٤٣٨هـ بعملية قيصرية، وهي العملية الثالثة، ولا تزال تعاني، ولا تستطيع الوقوف كثيرًا، وليس عندها خادمة لرعاية المولود.

وتابع الزوج: وافقت المديرة لزوجتي؛ لكونها لا تسبب عجزًا في المدرسة إلا أن مشرفة شؤون المعلمات بالجاليات رفضت الإجازة بدون أي اعتبارات للنظام، أو مراعاة حالة زوجتي الصحية، واتصلت بالمديرة، وأبلغتها برفض الإجازة، وطالبتها بتسليمها جدول حصص.

وبيَّنت إدارة التعليم أن قرار مديرة المدرسة عدم احتياج المدرسة للمعلمة ليس مبررًا لمنحها إجازة رعاية المولود؛ فربما يكون الاحتياج في مدارس أخرى، ينتج خلال العام من خلال الإجازات المرضية، وإجازات الأمومة وعدّة الوفاة.

هيئة مكافحة الفساد (نزاهة).. متى تُمنح مخالب كافية؟

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 18 جماد أول 1438هـ - 15 فبراير 2017م
http://okaz.com.sa/article/1527469

محمد سالم سرور الصبان

كما أنَّ صندوق الاستثمارات العامة - من حيث الأدوات التي تدعم النجاح - هو الذراع الاستثماري الرئيسي لرؤية المملكة 2030، فإنَّ هيئة مكافحة الفساد «نزاهة» لابد أنْ تكون الذراع الأساسي الثاني للرؤية ونجاحها في تنفيذ أهمَّ أهدافها الرئيسية، وهو اجتثاث الفساد المتغلغل في الأجهزة الحكومية المختلفة. فمهما كانت فعالية الإصلاحات الاقتصادية في تقليص الهدر القائم وتنمية الإيرادات الحكومية، فإنَّ بقاء الفساد عند نفس معدلاته سيقلل بشكل كبير من فوائد التوفير المالي الناتج عن هذه الإصلاحات، وسنستمر نعاني من مختلف أنماطه (أعني الفساد) التي تحوَّلتْ إلى اتخاذ أساليب أكثر احترافية في ظل تنامي الدور الرقابي لـ «نزاهة.»

إنَّ دور «نزاهة» -وعلى الرغم من الجهد الكبير المبذول منها مشكورة- لا زال غير فعَّال؛ إذ ينتهي ذلك الدور عند رفع تقارير عن حالات الفساد القليلة التي تكشفها، وهذا هو الانطباع السائد.
و«نزاهة» - ومنذ أنْ بدأت عملها عام (1432هـ) - لم تستطع إقناع الكثيرين بأنَّها تسير في طريق تحقيق هدفها الذي وُجِدَتْ من أجله، وهو «تعزيز مبدأ الشفافية، ومكافحة الفساد المالي والإداري بشتى صوره ومظاهره وأساليبه». وربَّما يعود ذلك إلى كونها مقصوصة الجناحين، مِمَّا أعاقها عن الانطلاق. وهي أيضا ليس لها مخالب تساعدها على الانقضاض على الفساد المالي والإداري؛ فَغَدَتْ صديقة ودودة يؤمن جانبها وإنْ أعلنت غير ذلك. فعلى الرغم من ترديدها المستمر عن كشف حالات الفساد المالي والإداري هنا وهناك، غيرَ أنَّ عدم اتِّخاذ أية أحكام بحق الفاسدين ماليًّا أو إداريًّا - اللهم إلا في حالات محدودة أُعلن فيها عن التجريم دون الإعلان عن العقاب - يُضعف من الدور المأمول لـ «نزاهة»؛ وذلكَ أنَّ «مَنْ أمِنَ العقوبة أساء الأدب.«
إنَّ من يتتبع الرؤية السعودية 2030 يُدركُ تمامًا أن القضاء على الهدر والفساد في إطارٍ من الشفافية والمساءلة هو أحد أبرز أهدافها، وقد وَلَّدَ وجود هذا الهدف ارتياحًا كبيرًا لدى المواطن، لكن يبقي التطبيق هو المِحَكُّ، ولا مفرَّ من تحقيقه، كي تتعزَّز ثقتنا في سلامة برامج الرؤية وأنها فعلا «خالية الدسم» وذات كفاءة عالية.
إنَّ الحديث الدائر في المجتمع، يتركز في أن الأغلبية سيكونون مع الرؤية 2030 قلبًا وقالبًا، لكنَّهم يودُّون التأكد من أنَّ حصيلة الإيرادات غير النفطية بأنواعها - وقد أخذ نُمُوُّها يتسارع مؤخرًا - يتمُّ إنفاقها على القطاعات ذات الأولوية المطلقة للاقتصاد السعودي دون أن يلامسها الفساد بأيّ نوع من أنواعه.
ولم يكن مفاجأة لنا - نحن السعوديين - إنْ جاء ترتيبنا في «مؤشر مدركات الفساد العالمي» - وهو المؤشر الذي تصدره «منظمة الشفافية الدولية»- في المركز الثاني والستين من مجموع (176دولة). وقد استغربنا من «نزاهة» استنادها في انتقادها لتصنيف المنظمة للمملكة في ذلك المركز المتأخر جدًا عالميًّا، إلى غياب المعلومة لدى تلك المؤسسة الدولية.
وكونها هي الجهة المسئولة في المملكة في القضاء على الفساد والمفسدين وحفظ المال العام، ومحاسبة المقصرين، فهي الأولى بتقديم أية معلومات في المجال -ضمن جهات أخرى خارجية تستند عليها المنظمة الدولية-، انطلاقا من مبادئها الأساسية والتي تنص على «عدم التهاون أو التسامح مع الفساد، والاستفادة من أفضل الممارسات العالمية، وتحقيق أعلى مستويات الشفافية والحوكمة الرشيدة، وتفعيل المحاسبة والمساءلة.«
إنّ نجاح رؤيتنا 2030 اقتصاديًّا واجتماعيًّا، وضمان تضافر الجميع معها يَكْمُن في نجاح القضاء على الهدر والفساد وظهور ذلك للمواطن من خلال وسائل الإعلام، سواءً بالتشهير أو بأيَّة وسيلة أخرى، ويكمن أيضًا في تحديد حجم المبالغ التي يتمُّ اكتشافها قبل العبث بها، وطبيعة التصحيح الإداري الذي يتمُّ اتخاذه، إضافة إلى الأحكام القضائية التي تصدر بحق الفاسدين ماليًّا وإداريًّا.
إنَّ عددًا من الإحصائيات غير المؤكدة تذكر أنَّ حالات الفساد قد زادت عن معدلاتها السابقة بدلا من انخفاضها، مع ملاحظة انخفاضٍ في أحجامها المالية؛ وذلك راجع إلى طبيعة الوضع المالي للاقتصاد السعودي، وانحسار زمن الفوائض المالية الضخمة في فترة العصر الذهبي لأسعار النفط. ولذلك فإنَّ وجود الشفافية والتأكيد على عدم الرأفة بالفاسدين ضرورة مُلحَّة؛ فاقتصادنا السعودي الذي أمكنه تَحَمُّلُ فسادهم وعبثهم ماليًّا في طَفَرات الماضي، لا يمكنه تحمل المزيد من ذلك العبث والفساد في الوضع الحالي. فكلُّ ريال يُهدر سيمثل عبئًا ماليًّا ويُفاقم عجز ميزانيتنا، ناهيك عن تَحَمُّل المواطن لأخطاء هذا الفساد بشكل مباشر وغير مباشر. وحكومتنا بحاجة لتقييم أداء «نزاهة» مع تزويدها بالمخالب التي تساعدها على إكمال مهامِّها البالغة الصعوبة، بأنْ تصبح صَقرًا ينتزع لقمة الفساد قبل أنْ تبتلعها البطون.
لِتكُنْ «نزاهة» النذير لكل فاسد ومُفسِد لم تردعه نفسه بعد، تُنْذِرُ بأنها ستكتشف وتحاكم وتعاقب دون استثناء لأحد، من الآن فصاعدًا.

نظام جرائم الإشاعات

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 18 جماد أول 1438هـ - 15 فبراير 2017م
http://www.al-madina.com/article/509056

إبراهيم محمد باداود

بالأمس نفى مصدر مسؤول بوزارة البيئة والمياه والزراعة صحة ما روجته بعض وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعية عن رفع الدعم عن الدقيق والخبز مؤكدًا أن شركات المطاحن بالمملكة مستمرة ببيع الدقيق للمخابز بالأسعار نفسها دون تغيير وأن معدلات السحب اليومية لحصص العملاء تسير وفق معدلاتها الطبيعية، كما نفى بالأمس المتحدث الرسمي للدفاع المدني بمنطقة مكة المكرمة ما يتم تداوله في مواقع التواصل الاجتماعي حول وجود سيول منقولة جارفة قادمة باتجاه مدينة جدة، وأكد أن ما تم تداوله من تسريب من داخل إحدى الغرف الأمنية ويظهر فيه أحد القيادات الأمنية يُوجّه ضباط وأفراد الميدان بأخذ الحيطة والحذر وتحويل حركة السير إلى داخل الأحياء هو توجيه قديم، مطالبًا الجميع بعدم الانسياق خلف الشائعات، ويجب عليهم أخذ الأخبار من مصادرها الرسمية. وقبل عدة أيام نفى صندوق الاستثمارات العامة السعودي عن ما تداولته بعض وسائل الإعلام عن نيته شراء حصة في شركة SixFlagsالأمريكية مفيدًا بأن ما أشير إليه أن الصندوق يقوم بمحادثات مع الشركة بشأن شراء حصة فيها لا أساس له من الصحة.

من الملاحظ أن الإشاعات تتزايد في مجتمعنا يومًا بعد يوم حتى أصبحت وللأسف سمة من سمات المجتمع، وذلك بمشاركة فاعلة من وسائل التواصل الاجتماعي والتي أصبحت الوسيلة الأولى لنقل الإشاعات بين أفراد المجتمع مما ساهم في زعزعة الثقة في جُل ما يصلنا من أخبار ومعلومات، وذلك على الرغم من أن هناك جهدًا واضحًا يقوم به المتحدثون الرسميون والمسؤولون عن الأمور الإعلامية في الكثير من الجهات الحكومية لنفي العديد من تلك الإشاعات التي يتم نشرها وبشكل يومي كما كانت هناك جهود فردية اجتماعية أخرى من خلال تأسيس مشروع (هيئة مكافحة الإشاعات) لتكون مرجعًا للباحثين عن المصدر الحقيقي للخبر المشكوك فيه، في الوقت الذي نجد بعض الجهات الحكومية الأخرى تُفضّل الصمت أو تجاهل ما قد يصدر تجاهها من تلك الإشاعات.

تنتشر الإشاعات عندما تقل الشفافية وتنعدم المعلومة ويصبح الغموض هو الصفة السائدة لبعض الجهات، كما تنتشر الإشاعات بهدف بث الفرقة وخلق الفتن وتشويه السمعة وزعزعة الاستقرار وعرقلة أي تقدم اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي، وتحطيم الحالة المعنوية للمجتمع لإظهاره وكأنه مجتمع متفكك وقلق ومتخوف من المستقبل، وكل ذلك يلقي بآثار سلبية جسيمة على المجتمع مما يقتضي ضرورة مواجهة هذا الداء من خلال وضع نظام عقوبات رادعة لكل من يقوم بنقل هذه الإشاعات والترويج لها مع عدم قبول أي أعذار أو كلمات مثل (منقول) أو (العهدة على الراوي) أو (ناقل الكفر ليس بكافر)... وغيرها من المصطلحات التي يستخدمها بعض من يُروّج مثل هذه الإشاعات كعذر، لإخلاء مسؤوليته عن نقلها.

كاريكاتير

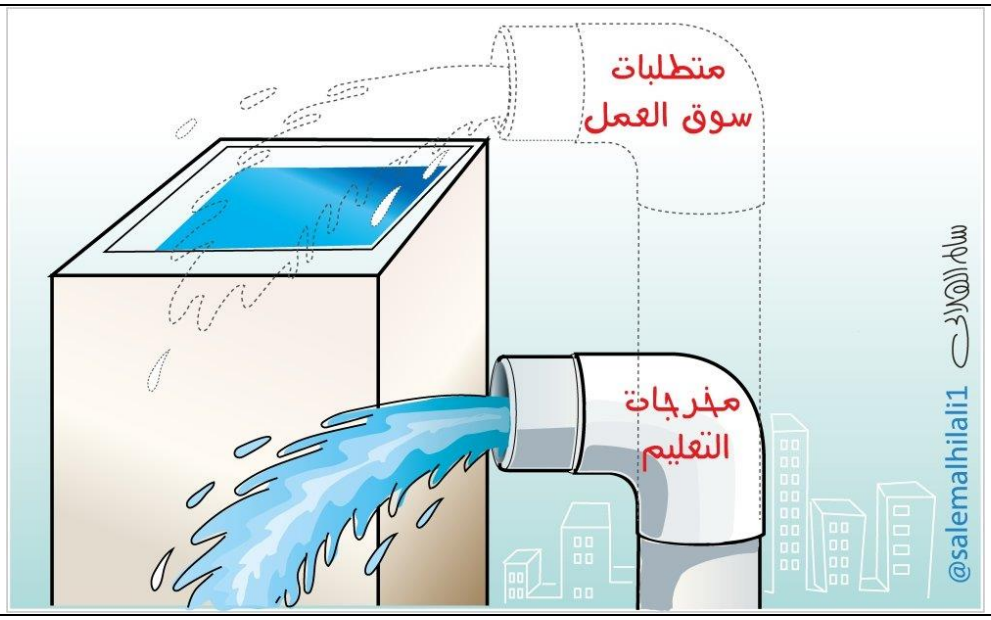

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء
18 جماد أول 1438هـ - 15
فبراير 2017م

http://okaz.com.sa/article/1527516

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء
18 جماد أول 1438هـ - 15
فبراير 2017م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=7689